



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تقرير تربص لاستكمال شهادة الليسانس
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: ثلاثة اقتصاد نقدي وبنكي

مخاطر الائتمان في المصارف التجارية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322

تحت إشراف الأستاذ:

زغدي عادل

إعداد الطالبات:

طواهرية حدة

عرفة ايمان

مديلة سارة

السنة الجامعية: 2018/2017م.



المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يلعب النظام المصرفي دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي بلد ، فالنظام المصرفي له روابطه الوثيقة مع جميع قطاعات الاقتصاد الوطني و الخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير مختلف مناحي الحياة الاقتصادية .

و تشهد السنوات الأخيرة الكثير من التطورات تؤدي إلى تعظيم أهمية الوظيفة الائتمانية للمصرف و التي هي مجموعة القواعد والتعليمات التي من خلالها يمارس المصرف وظيفة منح القروض بشكل منضبط ، ويمكن إخضاعها للرقابة وتصحيح المسارات ولعل أشهر المسميات التي تطلق على تلك الوظيفة "وظيفة منح القروض" أو الائتمان ، وانطلاقا من أهمية الموضوع فقد تناولنا بالدراسة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية والتي تجرى في القرض الشعبي الجزائري(CPA).

و إنطلاقا من أهمية الموضوع فقد تناولنا بالدراسة عملية منح الائتمان و الدراسة التي تجرى على طلبات التسهيلات الائتمانية في القرض الشعبي الجزائري بالوادي (CPA) مقارنة مع الركائز الأساسية للتحليل الائتماني، وذلك للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها ، وكذلك على جوانب القصور ، وتقديم المقترحات ، والتوصيات للعمل على تلافها وبما يسهم في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.

الإشكالية:

تتمحور مشكلة الدراسة حول ما هي مخاطر الائتمان المصرفي في القرض الشعبي الجزائري CPA؟ وكيف يتم معالجتها؟ وعليه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الآليات ونماذج تقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟

- كيف يتم تفادي مخاطر الائتمان المصرفي في CPA؟

فرضيات الدراسة:

- عدم وجود أية إجراءات للحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

- الالتزام بالسياسة الائتمانية المعمول بها في المصرف يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة أو تفاديها.

أسباب اختيار الموضوع:

- ذات صلة عميقة بتخصصنا.

- أهميته في الاقتصاد بشتى جوانبه عامة والمصارف خاصة.

- مدى وجود هذه المخاطر في الإئتمان المصرفي.

أهمية البحث:

- تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه وعليه يستمد البحث أهميته من دور البنوك التجارية للحد من المخاطر المصرفية .

أهداف الدراسة:

- التعرف على الإئتمان المصرفي وأنواعه.

- معرفة مخاطر الإئتمان ونظم تصنيفها..

- أهم التسهيلات لمنح الإئتمان.

المنهج المستخدم:

لقد ارتئينا في بحثنا أن ننتهج المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري . أما الجانب التطبيقي فقد تمت الدراسة للحالة من خلال تطبيق النظري في أرض الواقع في القرض الشعبي الجزائري (CPA).

محتوى البحث:

ارتئينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين نفتتحه بمقدمة عامة ونختتمه بخاتمة عامة تتضمن ملخص البحث و نتائجه و

أهم الاقتراحات ، تناولنا في الفصل الأول تحت عنوان الإئتمان المصرفي و مخاطره الإئتمان المصرفي وفي الأخير تطرقنا إلى مخاطره.

أما في الفصل الثاني خصص لدراسة القرض الشعبي الجزائري بالوادي (CPA) حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف بالمؤسسة و أهم تسهيلات منح الإئتمان والإحصائيات وفي الأخير تناولنا مخاطر الإئتمان في القرض الشعبي الجزائري بالوادي (CPA).

الفصل الثاني

مخاطر الائتمان في القرض الشعبي الجزائري بالوادي
(وكالة 322)

المبحث الأول: الإطار النظري للقرض الشعبي الجزائري بوكالة الوادي

المبحث الثاني: سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري بوكالة الوادي

المبحث الثالث: المخاطر الناجمة عن منح قرض و كيفية تفاديها بالوكالة

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق , اخترنا القيام بدراسة حالة في أحد البنوك الجزائرية و هو القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي , حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وآلية تسيير مخاطر الائتمان المصرفي من طرف البنوك الجزائرية و تجسيدها في الواقع التطبيقي .

فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث , تطرقنا في الأول منها إلى الإطار النظري لبنك القرض الشعبي الجزائري بالوادي , تقديم وكالة الوادي , (النشأة , و الهيكل التنظيمي) , مهام مصالحها , و دورها . أما المبحث الثاني فتم فيه تبيان سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري بوكالة الوادي , سياسة الإيداع و الإقراض بالوكالة , القوانين أو التسهيلات في منح القروض , التقسيم القطاعي للقروض بالوكالة. وأخيرا في المبحث الثالث سلطنا الضوء على المخاطر الناجمة عن منح قرض وكيفية تفاديها بالوكالة , الإجراءات المتبعة في عملية الإقراض بالوكالة و المخاطر المترتبة على منح قروض و كيفية تجنبها , ثم دعمنا دراستنا بمثال تطبيقي على خطر عدم التسديد.

المبحث الأول: الإطار النظري لبنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة الوادي

تلعب البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني, ومن ابرز هذه البنوك نجد القرض الشعبي الجزائري بمنح مختلف أنواع القروض .
و عليه فإن البنك كغيره من مؤسسات الأعمال الاقتصادية يسعى جاهدا لتعظيم الأرباح , وهذا يتطلب من إدارة البنك دراسة و تقييم التدفقات النقدية و المخاطر التي يتحملها البنك , بسبب توظيفه لموارده المالية المتكونة أساسا من أموال الآخرين و التي تشكل القروض الممنوحة سواء للأفراد أو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: تقديم وكالة الوادي

تعتبر وكالة القرض الشعبي بالوادي إحدى الوكالات الاقتصادية وهي فرع من مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري وهي إحدى الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال بباتنة 835 مع عدة وكالات أخرى , باتنة , بركة , بسكرة , طولقة , عين التونة , خنشلة الخ ,

1-لمحة تاريخية حول نشأة الوكالة

تأسست وكالة الوادي 322 عام 1981 برأس مال قدره 12500.000.00 دج ,تتكون حاليا من 18 موظف, ويشرف على تسيير إدارتها كمسئول أول و يساعده عدد من المسؤولين موزعين على *مدير الوكالة .

الهيكل التنظيمي كل حسب وظيفته كالآتي:

*رئيس مصلحة الصندوق.

*أمين الصندوق.

*شخص مكلف بشبايك الدفع و السحب.

*شخص مكلف بتسجيل الحسابات.

*شخص مكلف بمصلحة المحفظة و غرفة المقاصة .

*حارس مناب .

وكانت مهام الوكالة متمثلة في مايلي:

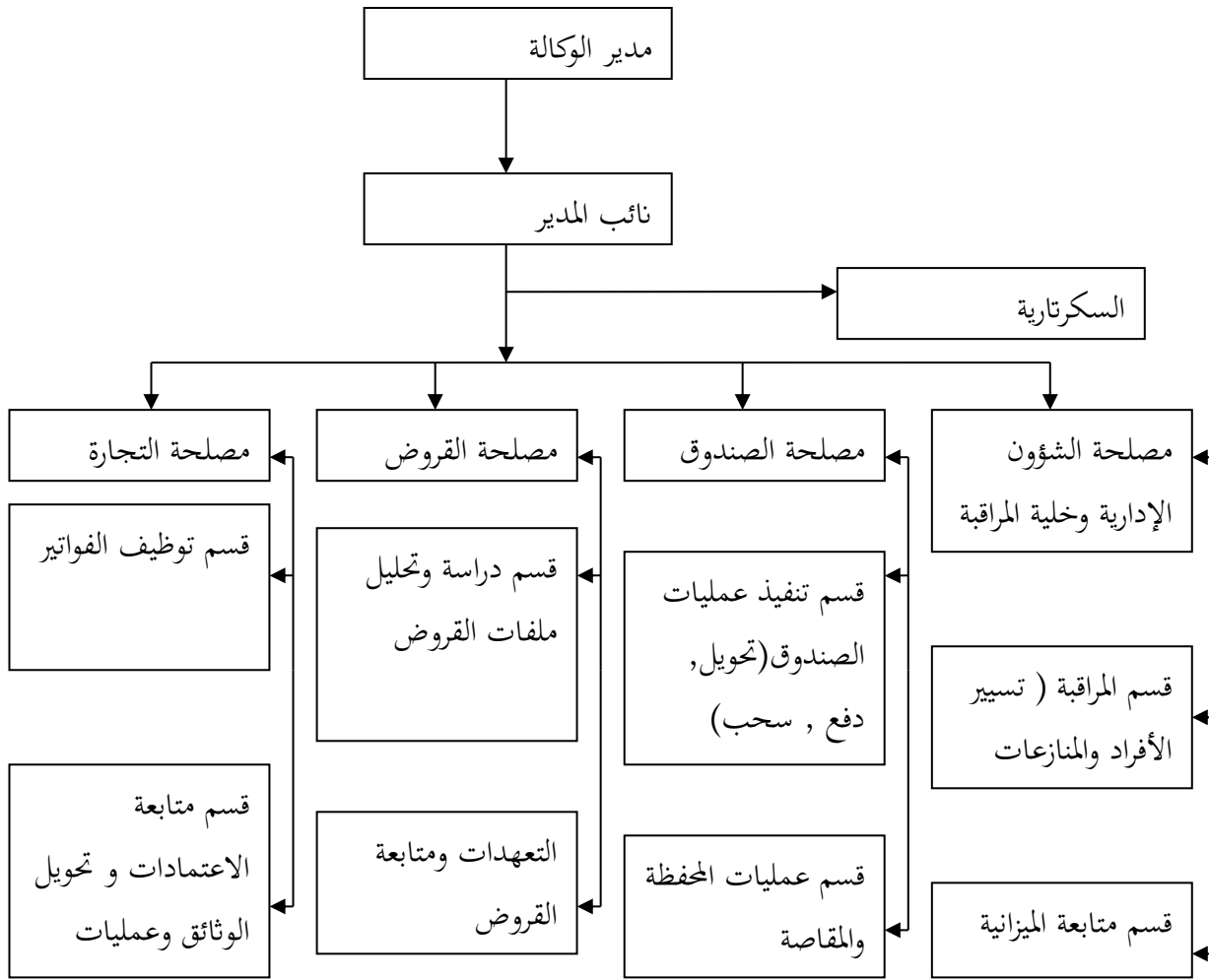
- فتح حسابات الصكوك الخاصة بالأفراد العاديين و فئة التجار .
- فتح حسابات الادخار و أذونات الصندوق و كذا بعض عمليات الصندوق .
- فتح الحسابات الجارية .¹

¹ وثائق القرض الشعبي الجزائري ,وكالة الوادي,السكرتارية ,2018

لكن بعد توسيع نشاط الوكالة الذي تعدى إلى عمليات التجارة الخارجية غيرها من الوكالات الأخرى , أصبحت تضم 18 موظف بدلا من 7 موظفين في بدايتها

الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي :

الشكل (01) يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي (وكالة 322)¹



المصدر: القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي (322) 2018

¹ القرض الشعبي الجزائري, إدارة الوكالة بالوادي , مكتب نائب المدير, 2018

المطلب الثاني: مهام مصالح وكالة الوادي و دورها

تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي بعدة مهام تنفذها عن طريق مصالحها , والتي سنتطرق إليها في مايلي :¹

- مصلحة الشؤون الإدارية .
- مصلحة القروض.
- مصلحة التجارة الخارجية .
- مصلحة الصندوق مدججة معها مصلحة المحفظة .
- مصلحة المنازعات .

1- مصلحة الشؤون الإدارية :

تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية :

- تسيير شؤون المستخدمين .
- تسيير الميزانية .
- ضمان قواعد الأعباء .
- مراقبة مختلف المصالح ف جميع نشاطاتها .
- مصلحة المستخدمين والوسائل .

2- مصلحة القروض:

تقوم هذه المصلحة بمنح القروض لزبائنهم على أساس توفر عامل الثقة (فهم دائمو التعامل معها), و كإجراء وقائي نجد أن هذه المصلحة مرتبطة بالمنازعات مع الحرص على متابعة استعمال القروض الممنوحة حيث تقوم بالمهام التالية :

- تدرس ملفات طلبات القرض المختلفة و التي يقدمها الشباب عن طريق وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ أو طلبات المقاولين في الصندوق الوطني لدعم التأمين على البطالة CNAC و كذلك طلبات القروض المصغرة عن طريق وكالة تسيير القرض المصغر ANEGEM .
- تقوم المصلحة بمتابعة تحصيل الضمانات المختلفة من رهانات حيازية ورسمية , وتأمينات وكفالات بأنواعها , ومراسلة أصحابها عن طريق البريد و كذلك بالطريق القضائي , من أجل تحقيق الهدف الأكبر و هو تحصيلها ضمانا لقيمة الدين .

¹ رضا بوتي وآخرون, مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس, مخاطر الائتمان المصرفي, دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري, وكالة

تدرس المصلحة كذلك ملفات القروض الإستثمارية الكبرى عن طريق تكوين ملفات ذات دراسات إقتصادية و معلومات حول الوضعية الجبائية للمؤسسة طالبة القرض , كما تقوم في نفس المجال بطلب المعلومات الكافية عن الملائمة المالية لهذه الأخيرة و عن مايمكن أن تقدمه من ضمانات للقرض مثل تقارير الخبرة العقارية لمخل الرهن .

-في حالة المنازعات تقوم بتوسيط مصلحة القروض و المنازعات بين البنك والشخص المستفيد من القرض , وفي حالة عدم الوفاء بالعقد و تسديد ديونه بالطرق الودية , وإن لم ينفع ذلك يتابع قانونيا برفع دعوة قضائية ضده .

-المعرفة الجيدة للزبون طالب القرض و تعتمد المصلحة في ذلك على الدراسة المدققة للملف الخاص به متبعة الخطوات التالية :

*دراسة الوضعية المالية :

والتي تتمثل في وضعية حساب الزبون خلال فترة معينة في نهاية متابعة وظيفته و مراجعة الحسابات للثلاث الميزانيات الأخيرة .

*دراسة الأخطار:

حيث تأخذ بعين الاعتبار خطر عدم التسديد , وتحميد الرصيد , وتحمي هذه الدراسة من طرف الوكالة بواسطة الضمانات المطلوبة .

3-مصلحة التجارة الخارجية

تقوم بإنجاز كل العمليات التي احد أطرافها أجنبي أي التعاملات التي لها علاقة بالخارج في حدود قواعد الصرف والتجارة الخارجية بتنظيم التبادل الخارجي و التجاري ,وهي مصلحة مكلفة خصوصا بالمهام التالية :

-فتح ,متابعة ,مراقبة و مراجعة كل ملفات التوطين الخاصة بعمليات التصدير والاستيراد
-مراسلة البنوك الأجنبية .

-تنفيذ كل التحويلات إلى الأجانب بطلب من الزبائن وفقا لقواعد المعاملات التجارية.

-التدخل في عمليات الربط التي تخص التحويل العقود و ضمان تسجيلها و كذا متابعتها و مراجعتها ,

-ضمان قبض التحصيلات المستندية .¹

4-مصلحة الصندوق(الخزينة):

وهي المصلحة المكلفة بتحصيل الودائع النقدية ,و إنجاز دفع وتسوية حسابات الزبائن , إذا هي

¹ رضا بوتي,مرجع سبق ذكره,ص140

مصلحة مكلفة بإنجاز العمليات التي تقوم على حركة النقود أو حركة الأرصدة من حساب إلى آخر و تندمج تحت هذه المصلحة التي تقوم بمعالجة وتسوية عمليات التجارة والشيكات وغرفة المقاصة و، وإجمالاً يمكن تحديد هذه المصلحة في مايلي :

-تحسين ودعم العلاقة المتينة والدائمة مع الزبائن الذين يتقدمون على شبابيك الوكالة والعمل على إستمراريتها .

استقبال الإيداعات .

-ضمان وجود سيولة نقدية في خزانة الوكالة لمواجهة الطلبات التالية :

*تسديد الدفعات بانتظام .

*المحافظة على جميع الوثائق به و بالتالي فمصلحة الصندوق هي بمثابة حجز الأساس

للكالة لطبيعة أن كل عمليات المعالجة تتم عن طريق هذه المصلحة .¹

5-مصلحة المنازعات :

هي القسم المكلف بالتدقيق في العقود الواردة إلى الوكالة من وكالات وفرائض (تقسيم الإرث) واتفاقيات وعقود بيع على التصاميم وضمانات (عقود الرهن) , كما يكلف القسم بتحصيل الضمانات المتعلقة بالقروض من رهون على المركبات (البطاقات الرمادية) وعقود الرهن الحيازي و الكفالات و الرهون الرسمية(العقارية) .

ويعتبر تحصيل الديون بالطريقتين ما قبل القضائي ثم القضائي أهم الوظائف التي تكلف بها المصلحة .²

¹ القرض الشعبي الجزائري,إدارة وكالة الوادي,مصلحة الصندوق,2018

² القرض الشعبي الجزائري,إدارة وكالة الوادي,قسم المراقبة(الأفراد والمنازعات),2018

المبحث الثاني: سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي

إن وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي تنتهج سياسة محكمة في عملية الإيداع و الإقراض فتعمل الوكالة بطبيعة سياستها على جلب الزبائن المودعين, و كذا منحهم القروض بأنواعها, والعمل على تمويل المشاريع, و سنتطرق في مايلي إلى السياسة التي تنتهجها وكالة الوادي في عمليتي الإيداع والإقراض.

المطلب الأول: سياسة الإيداع والإقراض للوكالة

1- سياسة الإيداع بالوكالة:

إن أنواع الودائع التي تستقبلها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي هي: ¹

1-1- وودائع تحت الطلب:

وهي وودائع مستحقة ساعة تقدم أصحابها لطلبها, وعلى البنك أن يكون على إستعداد بمحتويات الخزينة لهذا النوع من الودائع و الذي يشمل:

* الحسابات الجارية .

* حسابات الصكوك الدائنة (للتمكن من السحب من الرصيد).

* حسابات التوفير, وهذا يستدعي ضرورة إعداد دفتر تسجيل كل عمليات السحب و الدفع التي قام بها العميل, بالإضافة إلى تسجيل الفائدة على الرصيد(هذا الحساب لا يمكن أن يكون مدينا).

2-2- وودائع لأجل:

وهي على خلاف الأولى, حيث لا يمكن سحبها إلا عند التاريخ المحدد لسحبها ساعة الإيداع مقابل فوائد محددة هي أيضا, وهذا النوع من الودائع يضم كلا من :

* الحسابات الآجلة: ولا تقل مدتها عن الشهر ويسلم للعميل سند يثبت حقه ويحمل البيانات التالية:

اسم العميل (صاحب الوديعة), تاريخ الإستحقاق, معدا أو سعر الفائدة المتفق عليها نتيجة الإيداع .

* أذونات الصندوق: مدتها تتراوح بين ثلاثة أشهر و سنتين بفوائد لأجل السند

¹ رضا بوتي, مرجع سبق ذكره, ص 141

جدول (01) أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

Tr*: السعر المرجعي المحدد من طرف البنك المركزي

المدة	نسبة الفائدة %
من 30 إلى 40 يوم .	4 (-) tr*
من 45 إلى 59 يوم .	2.5 (-) tr*
من 60 إلى 89 يوم .	1.75 (-) tr*

المصدر: القرض الشعبي الجزائري, وكالة الوادي, مصلحة القروض 2018

جدول (02) يوضح أسعار الفائدة المطبقة على الودائع قصيرة الأجل

المدة	نسبة الفائدة %
من 3 إلى 6 أشهر .	0.50 (-) tr*
من 6 إلى 12 شهرا .	
من 12 إلى 24 شهرا .	0.50 (+) tr*
من 24 إلى 36 شهرا .	0.75 (+) tr*
من 36 إلى 48 شهرا	1
من 48 إلى 60 شهرا .	1.25 (+) tr*
أكثر من 60 شهرا	1.25 (+) tr*

Tr*: السعر المرجعي من طرف البنك المركزي.

المصدر: القرض الشعبي الجزائري ,وكالة الوادي مصلحة القروض 2018

ملاحظات:

-يقدر الحد الأدنى للودائع الآجلة بـ10.000 دج.

-عند سحب الوديعة قبل تاريخ الإستحقاق تخصم نقطة من سعر الفائدة المتفق عليها .
عن طريق تسليمه وثيقة بعد الإمضاء عليها من طرف الموكل .

2-سياسة الإقراض بالوكالة:

يوجد بالوكالة ثلاثة أنواع من القروض وهي :¹

2-1-قروض قصيرة الأجل :

ويقدم هذا النوع من القروض إلى التجار و الحرفيين و أصحاب المصانع من أجل إعانتهم في عملياتهم التجارية و الصناعية , ومن هذه القروض نجد :تسهيلات الصندوق , السحب على المكشوف, قرض الربطالخ ,ومدة هذا القرض لا تتجاوز السنتين.

2-2-قروض متوسطة الأجل :

وهي قروض تتراوح مدتها بين سنتين إلى سبع سنوات و تتعلق هذه القروض بـ:

-تمويل معدات الإنتاج والتجهيزات .

-القيام بتمويلات ذات طابع اجتماعي وتضامني.

-تمويل الصادرات .

-القيام بتمويل الحرفيين , وأصحاب المهن الحرة , وذلك قصد إقتناء وسائل الاستغلال ووسائل النقل أو لغرض تجهيز المحلات وتطويرها .

2-3-القروض طويلة الأجل :

وهي القروض التي تزيد مدتها عن سبع سنوات وهدفها تمويل القطاع الإستثماري وهذه القروض نادرة بالوكالة لأنها تتطلب دعائم مالية كبيرة.

جدول (03) يوضح أسعار الفائدة المطبقة على القروض بأنواعها :

المدة	نسبة الفائدة
-القروض قصيرة الأجل .	2.75 (+) tr^*
القروض متوسطة الأجل .	1 (+) tr^*
القروض طويلة الأجل .	1 (+) tr^*

¹ رضا بوتي,مرجع سبق ذكره,ص143

Tr^* : السعر المرجعي المحدد من طرف البنك المركزي .

المصدر: مصلحة القروض وكالة الوادي.

المطلب الثاني : التسهيلات والمعايير في منح القروض

1 تسهيلات منح قرض

أنواع التسهيلات الائتمانية :

في مجال الاستخدام والاستثمار تتفاوت أنواع القروض والسلف من حيث

- الضمانات : فتنوع التسهيلات الائتمانية إلى قروض والسلفيات بدون ضمان شخصي وقروض سلفيات بضمان عينية .

- آجال الإستحقاق : فتنوع السهيلات الائتمانية إلى تسهيلات قصيرة وطويلة الأجل . وفي المصارف التجارية تغلب السهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل إذا ما زادت سحبوات الموزعين , بالإضافة إلى وجود مصارف ومؤسسات مالية متخصصة في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل مثل المصارف الصناعية و الزراعية والعقارية .

أهم أنواع التسهيلات الائتمانية بدون ضمان

- التسهيلات الائتمانية بدون ضمان : وتمنح هذه التسهيلات اعتمادا على المركز المالي للعميل وكفيله ومع مراعاة أن يكون التمويل لأغراض التشغيل لعمليات تتوافر فيها طبيعة التصفية الذاتية . فالمصرف التجاري قد يمنح عميله الذي يثق فيه قروضا بدون ضمانات (تسهيلات على المكشوف) معتمدا في ذلك على قوة ومتانة مركزه المالي و سلامة نتائج أعماله , وحسن سمعته.

- التسهيلات الائتمانية بضمان و تمثل الضمانات وسائل تأمين المصرف التجاري ضد خطر عميله , حيث تساعده على استيفاء حقه عندما يتعثر العميل في السداد في موعد الإستحقاق وذلك بالتصرف في الضمان , كما أن وجود الضمان تحت يد المصرف يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل بما يحميه من قسمة الغرماء عند تصفية أموال العملاء . وقد تكون الضمانات عينية أو شخصية و قد يجمع المصرف التجاري بين النوعين من الضمانات فيطلب من عميله أن يقدم له كفيلا شخصيا ملئيا بالإضافة إلى رهن محله التجاري أو عقارا يملكه أو أوراق مالية أو بضائع , أو التنازل للمصرف عن بعض مستحقات لدى الغير , أو غير ذلك من أنواع الضمانات و أهم أنواع التسهيلات الائتمانية مقابل ضمانات هي :

*التسهيلات بخضم أو بضمان كمبيالات محلية .

*التسهيلات لخضم أو بضمان كمبيالات خارجة .

*التسهيلات الائتمانية بضمان أوراق مالية (أسهم وسندات).

*التسهيلات الائتمانية بضمان بضائع .

*التسهيلات الائتمانية لإصدار خطابات الضمان .

*التسهيلات الائتمانية بضمانات متنوعة مثل القروض بضمان شهادات الاستثمار , والقروض بضمان ودائع لأجل أو الودائع بإخطار أو ودائع التوفير .

التسهيلات الائتمانية من حيث آجال استحقاقها:

—القروض والسلف قصيرة الأجل :ولا تزيد آجالها عن سنة و تمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية , و تعد أفضل أنواع التوظيف لديها , وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء .

—القروض متوسطة الأجل : وتتراوح آجالها بين سنة وخمس سنوات ,وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية .

—القروض طويلة الأجل :و تزيد آجالها عن خمس سنوات , وتمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو لتطوير مشروعات قائمة .

—تسهيلات مقدمة لرأس المال العامل :تتمثل في خدمات تمويلية محددة لتناسب مع احتياجات العميل تضم مجموعة كاملة من التسهيلات التجارية المقدمة لتمويل رأس المال العامل لتفي باحتياجات عملائها في المجال الصناعي مثل :

السحب على المكشوف,دفعات مقابل كمبيالات,القروض قصيرة الأجل لتمويل احتياجات التدفق النقدي .

الاعتمادات المستندية بكافة أنواعها على المستوى المحلي والعالمي , إعادة تمويل الاعتمادات المستندية خصم شهادات الدفع , خطابات الضمان , المعاملات الفورية والآجلة بالعملات الأجنبية .¹

2معايير منح قرض:

و تتمثل المعايير في مايلي :²

*السمعة : فهي تلعب دور أساسي في تحليل المعطيات والتي تصنف بها حجم تعاملات الزبون الطالب للقرض مع المؤسسة

*القرض على السداد : وتكون ناتجة من معرفة البنك بالزبون أي مرتبطة بالسمعة و إمكانية الزبون على توليد الدخل و مدى تحسين الوضعية المالية للزبون و إمكانية تسديد ديونه .

¹ منتديات ستار تايمز, أرشيف الاقتصاد والأعمال, سلسلة من الدروس, مع yahya 89, الائتمان المصرفي, WWW

.STORTI:ES.COM

² القرض الشعبي الجزائري , وكالة الوادي, السكرتارية, مصلحة القروض

*دراسة مدى ملائمة الظروف الاقتصادية للمشروع: أي مدى الطلب على المنتج في المنطقة محل المشروع أي دراسة حالة السوق والإنتاج ويستفيد البنك من هذه الدراسة مكانة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني و المحلي وكذا عمليات زبونه في النشاط الذي ينشط فيه .

*تحليل الظروف المحيطة بالمشروع: كالسكن وتوفير الأجهزة والآلات لدى الزبون وغيرها .

-قبل أن يقوم البنك بمنح قرض أي شخص أو مؤسسة يجب أن يأخذ نظرة شاملة حول مردوديتها و ذلك بتحليل مختلف الفواتير وجدول الحسابات تحليل مالي و محاسبي
*الضمانات المقدمة : وترعى فيها مدى دقتها وملكيته.

المطلب الثالث :التقسيم القطاعي للقروض بالوكالة :

قد أدرجنا في هذا المطلب التقسيمات القطاعية للاعتمادات و الديون حسب أنواع القروض من استثمار واستهلاك واستغلال... الخ,وهي توضح كالاتي:

جدول (04)يمثل التوزيع القطاعي للاعتمادات

أنواع القروض	الاعتمادات السنوية .مليون (دج)	النسبة %
قروض الاستثمار	200	50%
قروض الاستغلال	100	25%
القروض الاستهلاكية	10	25%
القروض العقارية	30	25%
قروض تشغيل الشباب	60	25%

المصدر:القرض الشعبي وكالة الوادي مصلحة القروض,3.3.2018

تحليل الجدول:اختل قروض الاستثمار المرتبة الأولى في الجدول من حيث الوحدة النقدية و النسبة تم تليها قروض الاستغلال ,في المرتبة الثانية ,وأيضا نلاحظ من الجدول تساوي النسب المئوية لباقي القطاعات (قروض الاستغلال, قروض الاستهلاك ,القروض العقارية ,وقروض تشغيل الشباب) لكن يختلفون في قيمة المبالغ .

جدول (05) التقسيم القطاعي للديون

السنة	2016	2017
قروض تشغيل الشباب	788	613
قروض عقارية	411	376
القروض الاستهلاكية	لا توجد	لا توجد
القروض الاستثمارية	لا توجد	لا توجد
قروض الاستغلال	لا توجد	لا توجد

في الجدول غياب الديون عن بعض الفئات للقروض لاستعادة الملف وجدولة الدين و تغيير تاريخ الاستحقاق لإعادة الانطلاق في الدورات للقروض من جديد.

تحليل الجدول: نلاحظ من جدول التقسيم القطاعي لديون أن قروض تشغيل الشباب تحتل المرتبة الأولى في كلتا السنتين , لكنها تتناقص في السنة 2017 تم تليها القروض العقارية والتي أيضا تميل نحو النقصان في السنة الموالية ,

المصدر: القرض الشعبي وكالة الوادي مصلحة القروض, 3.3.2018.¹

¹ القرض الشعبي الجزائري ,وكالة الوادي, مصلحة القروض, 2018

المبحث الثالث: المخاطر الناجمة عن منح قرض وكيفية تفاديها

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بالوادي بنشاطه الرئيسي ألا وهو منح القروض , حيث تعد حيث تعد القروض أهم التمويلات المقدمة لدعم التنمية الاقتصادية , لكونها مؤسسة وساطة مالية مهمتها تتجسد في التقريب من قطاعات الادخار و القطاعات التي تحتاج إلى أموال , وبما أن الربحية أهم سمة من سمات العمل البنكي تتم من خلال العملية الإقراضية , فإن هذا يكون على أساس الثقة , ولكن هذه الثقة ومهما كانت درجتها , فإنها قابلة للانحلال و التلاشي وذلك أن هناك بعض العملاء لا يقومون بالسداد في الوقت المتفق عليه وهناك من يمتنع كلياً عن السداد , مما يجعل حالة البنك سيئة , وهذا ما نسميه بمخاطر القروض المصرفية وهو أمر يعيق عملها ويهدد بقاءها , الشيء الذي يدفع بها للحيلة والحذر وإتباع الإجراءات والأساليب من شأنها أن تقلل من احتمال وقوعها في المخاطرة ,

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في عملية الإقراض بالوكالة

يتبع القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي في اتخاذ قرار منح القرض عدة إجراءات وتقنيات تختلف حسب نوعية وطبيعة القرض , وتتمثل في مايلي :¹

1-المقابلة وطلب إبرام العقد:

يتقدم العميل بطلب القرض ويجب أن يكون لديه حساب مفتوح باسمه لدى الوكالة , ثم يتم إبرام عقد القرض بين الوكالة وعميلها , على أن يتضمن هذا العقد كافة العناصر المشكلة للقرض إلى تحديد بعض الشروط الخاصة بسير العملية حتى سداد القرض , وأهم هذه العناصر مايلي :

- مبلغ القرض
- مدة القرض أي تحديد اجل استحقاقه
- معدل الفائدة المترتب على القرض
- طريقة تسديد القرض (دفعة واحدة , أو على دفعات , أو يتم فتح اعتماد) .
- الغرض من القرض أو استعمال القرض , فبتحديد نوع النشاط يتم تخصيص مواد البناء المالية .
- فترة السماح :وهي الفترة التي من خلالها يتم إعفاء المقترض من سداد أقساط الدين .
- طبيعة ونوع الضمانات المقدمة لتغطية قيمة القرض في حالة عدم السداد .

¹ رضا بوني ,مرجع سبق ذكره,ص145

*مكونات ملف القرض

عموما يتكون من الوثائق التالية:¹

- طلب القرض يقدم من طرف العميل (سواء كان خطي أو نموذجي مسحوب من البنك).
 - عقد القرض والذي بموجبه يتم اتفاق الطرفين على كل الشروط الموضحة في نصه.
 - مستند كفالة في حالة قرض مضمون بكفالة شخصية .
 - وثائق الرهن التي تثبت طبيعة الضمانات (عقارية , تجارية , أصول ثابتة)
 - وثيقة وضعية رصيد الزبون (تبين الدائن من المدين خلال فترة معينة).
- وهذه المكونات تكون في جميع ملفات أنواع القروض مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة وتعود لطبيعة القرض .

2-دراسة ملف القرض :

ونتبّع في دراسة ملف القرض الخطوات التالية:²

2-1-الدراسة القانونية والإدارية للملف:

والهدف من القيام بهذه الدراسة هو التأكد من صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها , وسريان نشاط المؤسسة , ومدى قانونية المخول لهم بالإدارة والتعاقد باسم المتعامل مع البنك , إضافة إلى تأكيد مدى مصداقية البيانات المحاسبية للنشاط المقدمة للبنك .

2-2-تقديم المؤسسة :

يقوم البنك في هذه المرحلة بجمع المعلومات المتعلقة بطلب القرض في استمارة تضم الشخصية الاعتبارية , تاريخ الإنشاء , نضرة شاملة , على نشاط العميل , وموارده , واستخداماته , المشاريع المستقبلية , الضمانات المتوفرة .

2-3-دراسة الوضعية المالية للمؤسسة :

يعتمد البنك في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة على الدراسات التالية :

- استخدام تقنية التوازنات المالية والتحليل بالنسب المالية .
- دراسة الهيكلية المالية.

¹ القرض الشعبي الجزائري, وكالة الوادي, عن رئيس مصلحة القروض, 2018

² رضا بوتي , مرجع سبق ذكره, ص148

-دراسة النشاط

-دراسة الخطر.

3-الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية :

يستخدم البنك عدة مصادر في جمع المعلومات عن العميل كسجلاته لدى البنك , الاتصال بالبنوك الأخرى أو بإرسال الملف لمصلحة مركزية الأخطار ببنك الجزائر .
كما يقوم مسئول من البنك بزيارات بعين المكان وكتابة تقرير يضم جميع الجوانب الخاصة بالمشروع.

4-اتخاذ القرار والمتابعة :

تقوم لجنة القروض على مستوى الوكالة , تضم المدير ونائبه و رئيس مصلحة القروض , باتخاذ قرار منح القرض حيث يكون القرار النهائي من سلطة المدير .
أما إذ ابلغ القرض سقفًا معينًا يرسل الملف إلى لجنة القروض بالمديرية الجهوية بباتنة التي , التي تعيد فتحه لدراسته مجددا لاتخاذ قرار التمويل أو عدمه و إعطاء المبلغ المطلوب أو أقل منه إصدار مع رخصة القرض و تحتوي على مبلغ القرض , تاريخ استحقاقه سعر الفائدة المطبق.....الخ.
أما عن إجراءات المتابعة فقد تتم بأوجه مختلفة في بعض القروض , كأن يطلب من العميل بعد تمويله إحضار كشف يثبت تنفيذ العملية أو يطلب منه ضمانات لم يكن قبل إمكانه طلبها سابقا (كأن يكون الضمان العتاد الذي اقترض لأجل شرائه)

يتم التسديد حسب شروط العقد, إذا كان قصير يدفع دفعة واحدة مع الفوائد , وإذا كان متوسط أو طويل يدفع قسط كل سنة من الاهتلاك مضافا إليه الفائدة الموزعة على مدة الاستفادة من القروض
المطلب الثاني :المخاطر المترتبة على منح القروض وكيفية تجنبها في الوكالة
إن مختلف النشاطات التي تقوم بها الوكالة قد تعرضها في بعض الأحيان إلى جملة من المخاطر , وعليه فالوكالة تسعى لمواجهتها بالوقاية أو العلاج.

1-أنواع المخاطر :

ومن ضمن المخاطر التي تتعرض لها الوكالة نوعان هما: ¹

1-1-مخاطر تعود لقرارات الوكالة :

- خطر معدل الفائدة :وهو ناجم عن تغيير سعر الفائدة بين تاريخ القرض و تاريخ استحقاقه أي خلال فترة الإقراض.
- خطر سعر الصرف :وهو ناتج عن الانخفاض أو الارتفاع في قيمة العملات مما يؤدي بالبنك و

¹ رضا بوتي ,مرجع سبق ذكره,ص150

والعميل بالوقوع في المجادلات حول زيادة أو خفض قيمة الأقساط.

- خطر السيولة :ويكمن في انخفاض معدل موارد الخزينة ,وهي حالة نادرة الوقوع لكون البنك دائما حريص على وجود قسط وفير من السيولة يفوق حجم الاستخدامات ,لها فلدى البنك عادة حسابات للتجار بعمولات بدون فوائد .

1-2-مخاطر تعود بتصرفات العميل

إن هذا النوع من الأخطار يلزم بصفة دائمة عملية الإقراض , لذلك فالوكالة تبذل قصارى جهدها منعا لوقوع الآتي :

خطر عدم التسديد: يحدد حجم هذا الخطر سمعة الزبون ,وملائمته المالية , وعادة يقترن هذا الخطر بنشاطات الاستغلال التي تؤدي إلى إفلاس الزبون , مما يتعذر على الوكالة تحصيل قيمة القرض (عدم التسديد).

خطر التجميد:و يتمثل في تجميد الأموال أو تعطل أموال الوكالة لدى الغير , وتعتبر نشاطات الاستثمار المتسبب الأول في إحداث هذا النوع من المخاطر

2-الإجراءات المتبعة للتقليل من المخاطر بالوكالة:

1-2-الإجراءات المتبعة لمخاطر الوكالة:

ومن ضمن الإجراءات التي تتخذها الوكالة مايلي:¹

-بالنسبة لخطر معدل الفائدة تعتمد الوكالة فرض سعر فائدة متغيرة (تعويم سعر الفائدة) , وذلك لتكون لديها قدرة أكبر في تتبع وموازية تغيرات سعر الفائدة تغيرات سعر الفائدة , وفقا لما حقق لها ربحية أكبر و مخاطر أقل .

-أما بالنسبة لخطر سعر الصرف لا توجد لدى الوكالة سياسة كفيلة لمواجهتها .

-أما خطر السيولة يتم مواجهة هذا النوع من المخاطر بتناسب مع عمل الوكالة كأن تقوم بتوزيع مخصصات المحفظة على استثمارات ذات تاريخ استحقاق متدرج أو ن تلجأ الوكالة إلى البنك المركزي لإعادة خصم ديون بعض النشاطات.

2-2-الإجراءات المتبعة لمخاطر العميل :

تعتمد الوكالة على التحفظات التالية :

-دراسة الظروف الداخلية والخارجية لمحيط الزبون : سمعة الزبون ,وضعه المالي ,السوق الذي ينشط فيه ,دراسة طلب القرض ,التقييم والتبؤ بمستقبل المشروع .

-متابعة ملف القرض:فالوكالة لا ينتهي دورها عند اتخاذ القرار والموافقة على منح القرض ,

¹ رضا بوني ,مرجع سبق ذكره,ص 151

من خلال الدراسة المبنية على ملف القرض , بل يتعدى إلى متابعته و ذلك بقيام البنك بدراسات دورية لتحديد الوضع المالي للعميل استنادا إلى معطيات مبدئية تضمنها ملف القرض -التأمين على القرض : تلزم الوكالة جميع المتعاملين التأمين على القروض الممنوحة لهم لصالح البنك ضد خطر عدم التسديد عند حلول آجال الاستحقاق يحق للبنك مطالبة شركة التأمين بالتعويض المناسب .

-الضمانات : لا تكتفي الوكالة بالدراسة المالية للعميل (المؤسسة) في اتخاذ قرار منح القرض , وإنما تفرض تسليمها أشياء ذات قيمة كضمان وفي الواقع لا يوجد حد قانوني يحدد قيمة الضمان , ولكن هناك اعتبارات منها العرف البنكي و هذا بناء على خبرة البنك فدائما يسعى كي تتساوى قيمة الضمان أو تفوقه , وان لم يحقق ذلك فعلى الأقل تقترب منها هذا و يبقى هذا القياس نسبي فالضمان اليوم قد يحدد قيمته مستقبلا فلدينا مثلا أن في حالة يكون الضمان قيمة منقولة (أسهم وسندات) وحدث هبوط في أسعارها يعني انخفاض قيمتها الحقيقية مما يفقد الضمان جزء من قيمته لهذا يعتبر تحديد قيمة الضمان أمرا هاما . و يبقى للبنك قرار اختيار نوع الضمان حسب نوع القرض.

المطلب الثالث : مثال تطبيقي عن خطر عدم التسديد

خلال دراستنا لهذا الموضوع وقيامنا بالمقابلة مع هيئة مختصة ضمن وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي, قمنا بدراسة حالة زبون عند قيامه بسحب قرض وعدم تسديده له و يتم توضيح ذلك في المثال التالي:

المثال

1 بيانات القرض

الاسم : أحمد اللقب : رشيد

النشاط : أعمال النظافة والتطهير .

قيمة القرض : 5200.000.00 دج.

تاريخ منح القرض : 2012.01.01.

قيمة القسط : 52000000 دج.

عدد الأقساط : 10.

الضمانات المقدمة : رهن الشاحتين , البطاقة الرصيدية , و تأمين شامل كل المخاطر.

2-مرحلة الاستغلال:

يبدأ السيد رشيد أحمد حسب معلومات الاهتلاك المقدمة بتسديد أول قسط في تاريخ 2015.01.01.

في التاريخ المذكور يشير حساب المستفيد إلى قيمة غير مدفوعة تتمثل في 520000000 دج.
-في تاريخ 2015.01.04 يتقدم المعني إلى المؤسسة البنكية (الوكالة) و يقوم بإيداع المبلغ 200000000 دج.

-ثم في تاريخ 2015.03.11 يتقدم مرة ثانية لإيداع مبلغ 350000000 دج.
-في 2015.07.01 يشير حساب السيد رشيد أحمد إلى قيمة غير مدفوعة هي 520000000 دج.

-تراسل مصلحة المنازعات المعني عن طريق إنذار بالبريد يتضمن طلب التسديد في أجل 15 يوم.

-في 2015.07.18 يرسل ممثل مصلحة المنازعات مرة ثانية عن طريق البريد المعني بالأمر لإلزامه بالتسديد .

-في 2016.01.01 تصبح قيمة الدين الإجمالية 1040000000 مما يمثل قسطين غير مدفوعين .

-يقوم البنك بتاريخ 2016.01.07 بإرسال إنذار بتسديد عن طريق المحضر القضائي مع إلزامه بالوفاء في خلال 15 يوم القادمة

2-عرض المسألة أمام القضاء :

في تاريخ 2017.07.01 تصبح قيمة المبلغ الغير مدفوع في حساب السيد رشيد أحمد: 1560000000 وهو ما يعني أن الأخير تخلف عن التسديد 03 أقساط كاملة من قيمة القرض الإجمالية مما يتعين معه توجيه المطالبة القضائية لاقتضاء قيمة القرض كاملة مع احتساب الفوائد .
يوجه إنذار للمدين على أساس قيمة الدين الوارد في السند لأمر الذي يحضره البنك عند فتح ملف الاستفادة من القرض وذلك بالقيمة الكاملة 520000000 دج.

وبعد 15 يوم وفي حالة عدم الامتثال من المستفيد يوجه له الإعذار الثاني بنفس المبلغ والمهلة تمهيدا لتوجيه الطلب إلى القضاء عن طريق عريضة طلب أمر أداء إلى رئيس المحكمة .
بعد إصدار أمر الأداء . توجه الأستاذ المحضر القضائي إلى عنوان المستفيد (المدين) لتوقيع الحجز على ممتلكاته المنقولة ,واقضاء قيمة الدين من قيمتها وذلك في 2016.07.24.

في تاريخ 2016.07.31 تقدم المدين إلى مقر البنك و عرض إعادة جدولة دينه في مقابل إيداع 1200000000 دج كجزء من الدين و تقسيط الباقي على ثلاثة دفعات .
تم تحرير تعهد والتزام بالدفع على شكل وثيقة رسمية لدى الموثق تضمن عدد أقساط الدفع المستقبلية والمبلغ المتبقي والتواريخ المقررة لذلك .
قام البنك بعد تسديد المدين السيد رشيد أحمد للدفعة الأولى المذكورة 1200000000 زائد القسط من إعادة الجدولة , قام بالتنازل عن إجراءات التنفيذ ووقفها .¹

¹ القرض الشعبي الجزائري, وكالة الوادي ,قسم المراقبة (الأفراد والمنازعات) 2018

خلاصة الفصل الثاني

تعرضنا في هذا الفصل إلى تقديم القرض الشعبي الجزائري وكذا التعرف على وكالة الوادي، و تبيان سياسة الوكالة في الإيداع والإقراض، و المخاطر المحيطة بالوكالة و قد لاحظنا أن خطر عدم السداد ليس للوكالة سياسة منتهجة لمواجهة والذي هو عبارة عن احتمال التعرض للخسارة في حالة عجز العميل عن تسديد مستحققاته معرضا بذلك البنك إلى خسارة في الوقت الذي يكتنف البنك على أنواع عديدة من المخاطر حاولنا التركيز على أهمها .

وبما أن للبنوك التجارية دور أساسي في عملية استقبال الودائع وتقديمها في شكل قروض من جهة أخرى،تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص لذلك فهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها بزبائنهم،ألا أن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قانت بإقراضها كلياً أو جزئياً و في أوقاتها المحددة لها ذلك ما يولد مخاطر القرض وتتمثل في الفرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك و مجموع المبالغ المتوقعة استرجاعها من المقرضين عند حلول مواعيد استحقاق هذه القروض.

و عليه المخاطر بكل أنواعها لا يمكن الحد منها كلياً ، لذلك فإنه يعتبر تقديرها عنصراً أساسياً،فاستعمال طرق التنبؤ بالمخاطر يسمح للبنك بالتقليل منها و هذا من خلال التسيير الاستراتيجي والعلاجي للمخاطر و تنصب أهدافها في الوقاية من المخاطر والتخفيض من حدة النتائج المترتبة عن هذه الأخيرة

و مايمكن استخلاصه هو أن العمل المصرفي محفوف بالمخاطر مهما اتخذ البنك تدابير الوقاية،ولكن يجب على البنك تبيان كفاءته و قدرته على التعامل مع هذه المخاطر و تسييرها بنجاحة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	/
الاهداء	/
فهرس الاشكال	/
فهرس الجداول	/
المقدمة العامة	أ - ب
تمهيد	5
المبحث الأول : الائتمان المصرفي (مفهومه ، نشأته , أنواعه)	6
المطلب الأول : الائتمان المصرفي	6
المطلب الثاني :نشأة الائتمان المصرفي	7
المطلب الثالث :أنواع الائتمان المصرفي.	8
المبحث الثاني : المخاطر الائتمانية	10
المطلب الاول :ماهية المخاطر الائتمانية	10
المطلب الثاني :صور المخاطر الائتمانية	11
المطلب الثالث :نظم تصنيف المخاطر الائتمانية	12
خلاصة الفصل الأول	15
تمهيد	17
المبحث الأول: الإطار النظري لبنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة الوادي	18
المطلب الأول: تقديم وكالة الوادي	18
المطلب الثاني: مهام مصالح وكالة الوادي و دورها	23
المبحث الثاني: سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي	23
المطلب الثاني : التسهيلات والمعايير في منح القروض	26
المطلب الثالث :التقسيم القطاعي للقروض بالوكالة	28
المبحث الثالث: المخاطر الناجمة عن منح قرض وكيفية تفاديها	30
المطلب الأول:الإجراءات المتبعة في عملية الإقراض بالوكالة	30
المطلب الثاني :المخاطر المترتبة على منح القروض وكيفية تجنبها في الوكالة	32
المطلب الثالث : مثال تطبيقي عن خطر عدم التسديد	34
خلاصة الفصل الثاني	37
خاتمة	ج -د
قائمة المصادر والمراجع	/

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
19	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي	01

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
13	تصنيف الشركات الى فئات	01
14	أوزان عناصر تصنيف المخاطر	02
		الفصل الثاني
24	أسعار الفائدة المطبقة على الودائع	01
24	أسعار الفائدة المطبقة على الودائع قصيرة الاجل	02
25	أسعار الفائدة المطبقة على القروض بأنواعها	03
28	التوزيع القطاعي للاعتمادات	04
29	التقسيم القطاعي للديون	05

الكتب:

- د. الزبيدي ، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002. - د. عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000.
- د. محمد عبد الحميد الشوزي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- مطر محمد ، الاتجاه الحديث في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، الأردن.

مذكرات:

- حدى العقون ، وآخرون ، القروض في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة بسكرة، 2005.
- سليمة صيلع ، وآخرون ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، 2010-2011.
- رضا بوتي و آخرون ، مخاطر الائتمان المصرفي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، معهد علوم التسيير، سنة 2002-2007.

رسائل وأطروحات:

- ياسر عبد الحميد حسين الزهر ، دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني والتنبؤ بالتعثر ، رسالة ماجستير، جامعة اليمن ، 2008-2009.

الوكالة:

- القرض الشعبي الجزائري وكالة الوالة 322(CPA).

الفصل الأول

الائتمان المصرفي و مخاطره

تمهيد الفصل الأول:

لا يتوقف تأثير الائتمان على مستوى المصرف فحسب وإنما يتعدى تأثيره للإقتصاد الوطني ، لذلك يتوجب الدقة في إتخاذ القرارات الائتمانية نظراً لأهمية الائتمان المصرفي على ربحيته وعلى الإقتصاد ككل ، لذلك يتوجب على المسؤولين أن يلتزموا بالضوابط والمعايير الخاصة بمنح الائتمان.

كما للإئتمان المصرفي عوائد فهو يحمل في طياته مخاطر مثل عدم قيام المقترض بسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد إضافة إلى المخاطر المصرفية الأخرى ، وهناك العديد من الآليات لتقييم مخاطر الائتمان.

وعلى أساس ما تقدم سنتناول في هذا الفصل الائتمان المصرفي و مخاطره وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

المبحث الأول : الائتمان المصرفي (مفهومه ، نشأته ، أنواعه)

الإئتمان هو عمليات الإقراض و الإقتراض، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الإئتمان نقل هذه الأموال من الطائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض . وهو ضرورة جوهرية للتقدم الإقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ويمكن لرجال الأعمال مباشرة أعمالهم أو توسيعها في مختلف أنواع الإئتمان المصرفي.

المطلب الأول : الإئتمان المصرفي.

- يعرف الإئتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعي أو معنوي بأن يمنحه مبلغاً من المال ، لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليها وبضمانات من المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد. ومع تزايد الطلب على الإئتمان المصرفي فقد نظر إليه كونه منظومة تزود الأفراد و المؤسسات في الإقتصاد القومي بالأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة ومخاطر ممكنة¹.

كما ينظر للإئتمان المصرفي أيضاً - كونه مقياساً لقابلية الشخص الطبيعي و الإعتباري لفرد أو شركة أعمال ، للحصول على القيم الحالية مقابل تأخير الدفع إلى وقت معين فالمستقبل².

ويفصل الإقتصاديون بتعريف الإئتمان: بأنه تأجير لرأس مال أو لقوة شرائية إعتماذاً على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين لما يتضمنه الإئتمان من مخاطر كبيرة حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحق عليه ، ويجب في تنظيم الإئتمان أن يحوز الإقتصاد القومي إطار محاسبي لتجميع المعلومات عن كافة أوجه الأنشطة الإقتصاديين لإعطاء صورة شاملة وقياسية يعتمد عليها التحليل الإقتصادي الذي يهدف إلى إستخلاص النتائج بعد البحث عن الأسباب ، وفي وضع توقعات المستقبل بالإضافة

¹ - سليمة صيلع ، وآخرون ، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، جامعة الوادي ، 2010-2011، ص3.

² - د. الزبيدي ، حمزة محمود، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002، ص18.

إلى تحقيق التكامل بين التحليل المحاسبي بإعتباره الوسيلة الأساسية لتجميع المعلومات والتحليل النقدي بإعتباره الوسيلة الأساسية لتحليل هذه المعلومات³.

المطلب الثاني: نشأة الائتمان المصرفي.

لقد عرف الائتمان تطورات عديدة يمكن حصرها في نمطين مختلفين هما:

1- النمط التقليدي: وينحصر بتركيز اهتمامات البنوك التجارية بشكل خاص نحو الائتمان الذي يتسع بالتصفية الذاتية ، ويعني ذلك حصر مجال الائتمان المصرفي وبشكل مطلق بآجال قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة الواحدة لتكون قادرة على أن تصفي نفسها بنفسها وهذا يعني إرتباط الائتمان المصرفي في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية ، وتمويل متطلبات رأس المال العامل القصير الأجل للأفراد وشركات الأعمال ، على أن تسدد قيمة هذا الائتمان في نهاية العام من حصيلة ما يحققه الأفراد وشركات الأعمال من تدفقات نقدية ناتجة عن عملية البيع التي يتم تمويلها و أن هذا النمط في إدارة الائتمان هو وليد النمط الإنجليزي لإدارة الأموال ، وقد ساعد هذا الحرص الشديد على السيولة في ظهور ما يعرف في تاريخ النظرية المصرفية باسم (نظرية القروض التجارية) التي حكمت ولازالت تحكم شكل السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في إنجلترا و تمخض عن تنفيذها ما عرف بالتقليد المصرفي الإنجليزي⁴.

2- النمط المعاصر: قابل النمط الأول إتجاه يؤكد على ضرورة قيام البنوك التجارية بالوظيفة الائتمانية و الإستثمارية الطويلة الأجل وهي قادرة على أن تقوم بذلك إذا أحسنت من مقدرتها الإدارية و التنظيمية و المالية، وقد ظهر هذا الإتجاه لكون منهج في سياسة البنوك التجارية في القارة الأوروبية و الأمريكية ، خاصة بعد ظروف الكساد الإقتصادي الذي عرفته أوروبا الغربية في الثلاثينات من القرن السابق ، و تأخر النمو الصناعي فيها قياساً بإنجلترا لذلك فقد تجاهلت البنوك التجارية الأوروبية مبدأ السيولة المطلقة وأصبحت (نظرية القروض التجارية) لا تشكل الضمان الوحيد لسيولة البنك⁵.

³ - د. محمد عبد الحميد الشوزي ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص55.

⁴ - د. الزبيدي حمزة محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

⁵ - سليمة صيلع و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص5.

المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي.

- تختلف أنواع الائتمان حسب معايير كالتالي:

1- من حيث الآجال: وينقسم الائتمان المصرفي طبقاً لهذا المعيار إلى⁶:

1-1- الائتمان قصير الأجل: ومدته عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم عادة في تمويل النشاطات الجارية للمنشآت.

1-2- الائتمان المتوسط الأجل: ومدته أجلها خمسة سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات ، ك شراء آلات جديدة للتوسع ب وحدات جديدة أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

1-3- الائتمان الطويل الأجل: وتزيد مدته عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

2- من حيث الغرض: يقسم بحسب هذا المعيار إلى⁷:

1-2- الائتمان الإستثماري: تلجأ إليه المشروعات عادة من أجل توفير إحتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة وغالباً يكون هذا النوع طويل أجل.

2-2- الائتمان التجاري: تلجأ إليه المشروعات عادة من أجل تمويل جزء من رأسمالها العامل وغالباً يكون هذا النوع قصير أجل.

2-3- الائتمان الاستهلاكي: وعادة ما يكون هذا النوع متوسط الأجل، ويأخذ شكل البيع بالتقسيط حيث يمنح المتجر البائع إئتمان للمشتري وفي الغالب يحمل هذا المتجر نفسه على إئتمان.

3- من حيث المقترض: وتنقسم إلى⁸:

1-3- الائتمان المصرفي الخاص: وهو الذي يمنح للأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين.

2-3- الائتمان المصرفي العام: وهو الذي يمنح للدولة و مؤسساتها.

⁶ - د. عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000، ص113.

⁷ - عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص114.

⁸ - ياسر عبد الحميد حسين الزهر ، دور التحليل المالي في صنع القرار الإئتماني والتنبؤ بالنمو ، رسالة ماجستير ، جامعة اليمن ، 2008-2009، ص35.

4- من حيث الضمان: وتقسم إلى⁹:

4-1- الائتمان المصرفي المضمون: وهو الذي يكون مضمون بضمانات عينية أو نقدية.

4-2- الائتمان المصرفي الغير مضمون: وهي القروض الممنوحة لبعض المقترضين دون ضمانا.

⁹ - سليمة صيلع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص7.

المبحث الثاني : المخاطر الائتمانية

إن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية ، والتقويم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة عليها أصبحت تمثل خط الدفاع الأول في حماية حقوق المودعين و الدائنين والمساهمين على حد سواء كما وأنها قد أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.

المطلب الاول: ماهية المخاطر الائتمانية.

يقصد بالمخاطرة الائتمانية احتمال عدم إلتزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ الإستحقاق و احتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك وعليه فإن تخفيض درجة المخاطر الائتمانية و بالتالي تخفيض الخسارة الناتجة عنها يمكن أن يتحقق إذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة ويتمتع بقدرة على متابعة ومراقبة القروض بعد منحها وذلك لتحصيلها في مواعيد الإستحقاق¹⁰.

- ويمكن تعريفها على أنها تخلف العملاء عن الدفع بمعنى عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم لخدمة الدين ، ويتولد بالعجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ تم قرضه للعميل¹¹.

ومن أسباب نشوء المخاطر ما يلي¹²:

1- عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض: ويقصد بذلك بعدم التطابق المعلوماتي بين المتعاملين أي أن أحدهما يملك من معلومات ما يفوق به الآخر.

2- عدم إلتزام المقترض بأخلاقيات عقد الإتفاق المبرم مع المقرض: من العوامل المعبرة عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له من البنك ما هو مرتبط بالعوامل الذاتية بحت وأخرى موضوعية قد تشكل بالنسبة للمقترض المبرر الكافي في عدم تسديد مستحقات الدين فالمسير على مستوى المؤسسة الإقتصادية ذات المسؤولية المحدودة ، أما ما يتعلق بالعوامل الموضوعية فهي مرتبطة أساساً بالظروف الاقتصادية التي يصادفها كل متعامل.

¹⁰ - سليمة صيلع و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص19.

¹¹ - سليمة صيلع وآخرون ، المرجع السابق، ص20.

¹² - حدى العقون ، وآخرون ، القروض في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة بسكرة، 2005، ص49.

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية¹³.

1- المخاطر المتعلقة بالمقترض:

أ- أهلية المقترض وصلاحيه الاقتراض: من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة ، وأنه يملك سلطة الاقتراض و التعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه و ضماناته.

ب- السمعة الائتمانية للمقترض: وتستشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه ، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالإلتزامات في مواعيدها . ويجب الإطمئنان إلى حسن نواياه ومأنته وتعرف إن كان المقترض لا يوفي في السداد إلا بالضغط عليه.

ت- السلوك الإجتماعية للمقترض: ويقصد به طريقة معيشتة وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق . فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

ث- المركز المالي للمقترض: ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية و استخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة .

ج- المقدرة الإنتاجية للمقترض: ويتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة إستخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة ، و الأسلوب المتبع في الإنتاج ، و التنظيم الداخلي للمنشأة ، وخبرة العاملين فيها ، ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له ، و إنتظام عملائها في السداد ، وخططها بشأن الإنتاج و التوسع في النشاط في المستقبل.

2- المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الإقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية . فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية . ومن ناحية أخرى فإن عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير ، في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعاً ضرورية أو كمالية ، ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج ، خاصة مع تعدد الأسواق ، و اختلاف أذواق المستهلكين.

¹³ - سليمة صيلع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

3- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها: تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية إئتمانية وظروفها وضماناتها . فمخاطر الإقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقتراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها. فمثلاً: بالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساساً بمدى كفاءة المقاول وخبرته في تنفيذ العمليات. وترتبط مخاطر الإقتراض بضمان كميالات أساساً بملائمة الموقعين على الكميالة ووفائهم بالتزاماتهم.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة¹⁴:

أ- المخاطر الإقتصادية : التي تخرج عن إدارة المقرض وعن تأثيره ومن أمثلتها : أهداف خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات.

ب- الظروف السياسية والإجتماعية والقانونية: وتتعدد مخاطرها و ويتفاوت تأثيرها ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الإقتصادية لدول أجنبية.

5- المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك: تحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات تستهدف متابعة الشروط الأساسية للقرض وبخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمان و التأمين عليه ضد الأخطار المختلفة . كما تجري التفتيش الدوري على حالتها وقيمتها ومدى توافر الإحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقة.

6- المخاطر الناجمة عن فعل الغير: قد يتعرض المقرض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته ، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها: إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

المطلب الثالث: نظم تصنيف المخاطر الإئتمانية.

إن وضع أو تصميم نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الإئتمان يكون بهدف¹⁵ :

- تقليص التحيز الشخصي لمنفذ القرار لحده الأدنى.

¹⁴ - سليمة صيلع وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

¹⁵ - مطر محمد ، الإئتمان الحديث في التحليل المالي والإئتماني ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص 387.

- يساعد على تقييم أصول محفظة القروض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة لها .
- يساعد على تقدير المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة.

وأبرز النظم لتصنيف مخاطر الائتمان النموذج الكمي والنموذج النوعي.

1- النظام الكمي: ويعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التميز التي أعطيت لهذه المتغيرات حسب الصيغة التالية:

$$Z=17x_1+9x_2+3.5x_3+20x_4+1.2x_5+0.1x_6$$

حيث أن :

X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

X_2 : الأصول النقدية إلى مجموع الأصول.

X_3 : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول.

X_4 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

X_5 : مجموع الأصول إلى مجموع المطلوبات.

X_6 : مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة.

و بناءً على عدد نقاط Z يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الإستمرار وهذه الفئات

هي: الجدول رقم (01): تصنيف الشركات إلى فئات

الفئة	درجة المخاطرة	Z
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	إحتمال قليل لتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: سليمة صيلع وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، 2010-2011 ، ص 26.

2- النظام النوعي: يعتمد هذا النظام لتصنيف مخاطر الائتمان على مجموعة من المعايير والمتغيرات الأخرى بخلاف الوضع المالي للمقترض ، ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية أعطي لكل منها وزن نسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): أوزان عناصر تصنيف المخاطر

مسلسل	العناصر	وزنه النسبي
1	الصناعة التي تعمل فيها الشركة	10%
2	المركز التنافسي للشركة	15%
3	الأداء التشغيلي	20%
4	التدفق النقدي	25%
5	الوضع المالي	15%
6	الإدارة	15%
المجموع		100%

المصدر: د. مطر محمد ، الإتجاه الحديث في التحليل المالي والإئتماني ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006ص397.

خلاصة الفصل الأول:

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا ان المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض لها القرارات الائتمانية . وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها و العوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية ، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة و المخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائماً في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب إتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب مواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي كما أن قياس ذلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد و التقليل من تلك المخاطر والذي أصبح إتجاها حديثاً تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الإعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الإستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية في غاية الأهمية ,والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الإرباح و بدوننه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر, بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة التي تتعرض لها المصارف. ومن خلال ما درسنا توصلنا إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف , كما تعرضنا بالدراسة إلى ماهية المخاطر الائتمانية وأنواعها , وتعرضنا لبعض أساليب مواجهة المخاطر الائتمانية ووجدنا أن هناك نظاما تصنف مخاطر الائتمان بحيث يسترشد بها المسؤولون العاملون لدى اتخاذ قراراتهم الائتمانية بقصد تقليص آثار التحيز الشخصي المتخذ إلى حدها الأدنى , وقد تعرضنا لنموذجين من نظم تصنيف مخاطر الائتمان الأول يبيّن معايير على مؤشرات كمية تتمثل في مجموعة من النسب المالية التقليدية والثاني يبيّن معايير على مؤشرات ذات طبيعة نوعية .

أما الجانب العملي لهذه الدراسة فقد تناولنا لمحة عن القرض الشعب الجزائري بالوادي (CPA) تأسيسه ومهامه ومن ثم دراسة عملية منح الائتمان في القرض ومن ثم الدراسات التي يجريها القارض على طلبات تسهيلات الائتمان , وذلك للتعرف على جوانب القصور في الدراسات التي من شأنها العمل على ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.

مناقشة الفرضيات:

- ثبتت عدم صحة الفرضية الأولى المتمثلة في عدم وجود أي إجراءات للحد من مخاطر الائتمان المصرفي لان هناك العديد من الإجراءات والتي منها الالتزام بالسياسة الائتمانية .
- كما ثبتت صحة الفرضية الثانية المتمثلة في الالتزام بالسياسة الائتمانية المعمول بها في المصرف يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة أو تفاديها .

النتائج:

- من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية :
- الائتمان المصرفي ذو فعالية بغاية الأهمية.
- هناك معايير وعوامل متكاملة من شأنها أن تؤثر في القرار الائتماني.
- إن الدراسة الجيدة لنظم المخاطر الائتمانية تقي المصرف من الوقوع في تعثر مالي
- أن الدراسة المالية للعميل من جميع نواحيها سواء كانت في النسب والقوائم المالية و تتبع سيرورة نشاطها سابقا فردا كان أم شركة قادرة على مساعدة المصرف في اتخاذ قرار منح الائتمان .
- القرض الشعبي هو مصرف معني بدعم كل المجالات الاقتصادية الوطنية ودعم مختلف الفئات .
- رقي الخدمات بالقرض الشعبي الجزائري بالوادي أدى إلى زيادة عملائه من المقترضين والمودعين و بالتالي تطور نشاطها .

التوصيات:

- أما توصياتنا كطلبة متخصصين في هذا المجال و دارسين لهذا الموضوع ماييلي:
- يجب الاهتمام بشكل موسع بالتحليل الائتماني للوصول إلى نتائج ايجابية .
 - أن تكون الإجراءات الرقابية في المصرف على المشاريع الممولة من طرفه بدقة و تقنية حديثة لتجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد.
 - الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لأنه إهمالها يؤدي بالمصرف إلى خسائر كبيرة ,وبالتالي إضعاف مركزه المالي ومع محاولاته التميز بين العميل الذي يعاني من عسر مالي.
 - يجب تنويع لمحفظه القروض داخل المصرف و ذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم .
 - أن تكون هناك دراسات أخرى دقيقة ومفصلة سواء كانت نظرية أو تطبيقية متخصصة بالمصارف الجزائرية في اطار التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.

الآفاق:

- تبين لنا من خلال الخوض في هذا التبرص بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسات والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى ,وهي:
- واقع وآفاق الجدارة الائتمانية في المصارف الجزائرية .
 - مدى التزام المصارف الإسلامية بدور التحليل الائتماني في ترشيد عملية إقراضها .
- وفي الأخير نأمل أن تكون دراستنا هذه مفتاح لتساؤلات أخرى تتعلق بالمخاطر الائتمان المصرفي وتعطى حلولاً لهذه المعضلة الاقتصادية التي تواجه البنوك.

خطة البحث

الفصل الأول: مخاطر الائتمان المصرفي

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

المطلب الثاني : نشأة الائتمان المصرفي

المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي

المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية

المطلب الثالث: نظم تصنيف المخاطر الائتمانية

الفصل الثاني: مخاطر الائتمان في القرض الشعبي الجزائري بالوادي وكالة (322)

المبحث الأول: الإطار النظري لبنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة الوادي

المطلب الأول: تقديم وكالة الوادي

المطلب الثاني: مهام مصالح وكالة الوادي ودورها

المبحث الثاني: سياسة الائتمان في القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي

المطلب الأول : سياسة الإيداع و الاقتراض لوكالة الوادي

المطلب الثاني: تسهيلات والمعايير في منح القروض

المطلب الثالث: التقسيم القطاعي للقروض لوكالة الوادي

المبحث الثالث: المخاطر الناجمة عن منح القروض وكيفية تفاديها

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في عملية الإقراض بوكالة الوادي

المطلب الثاني: المخاطر المترتبة عن منح القروض وكيفية تجنبها في وكالة الوادي

المطلب الثالث: مثال تطبيقي عن خطر عدم التسديد

الخاتمة